

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة

دراسة في أحكام القانون الدولي المعاصر

تاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٠/١٠/١٧

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠٠/٤/٣

محمد خليل موسى*

Abstract

The question of human rights protection is not now one of the questions which belongs to the state's exclusive territorial competence. It becomes now an international concern and is organized through the international law. The recent development gives states the right to control the respect of human right by state. Can the states use the force by themselves to protect human rights in other states? It seems that the international law does not authorize this kind of military intervention, but it will be authorized through the Security Council in accordance with the United Nations Charter.

ملخص

لم تعد مسألة حماية حقوق الإنسان، وبالتالي علاقة الدولة بسكانها، خاضعة للاختصاص الإقليمي المانع للدول، فقد غدت هذه المسألة شأنًا دوليًا يتم تنظيمه من خلال أحكام القانون الدولي، وقد كان من شأن هذا التطور أن منح الدول حق مراقبة احترام الدول الأخرى لحقوق الإنسان.

تشير هذه التطورات سؤالاً هو: هل يمكن للدول التدخل عسكرياً وبصورة منفردة لوضع حد لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية ترتكبها دولة ما، يبدو أن القانون الدولي لا يجيز -لغاية الآن- مثل هذا التدخل الإنساني العسكري المنفرد، لكن يسمح بتدخل إنساني جماعي، من خلال الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

المقدمة:

تنبؤاً فكرة «التدخل الإنساني»^(١) (L'intervention humanitaire) اليوم مكاناً طليعياً في الخطاب السياسي والقانوني المعاصر. فهذه الفكرة تقف على سدة المناظرات والجدالات القانونية، كما أنها تظهر في الكثير من المداخلات القانونية ذات الطابع الدولي. لقد أضحت كلمة «التدخل» (L'intervention) شائعة، فأصداؤها

* أستاذ مساعد، قسم الدراسات القانونية، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت.

تتردد في جنبات الفكر القانوني، حافزة العقل على التفكير العميق، ودافعة الذهن إلى تنوير التحليل بغية الوقوف على حقيقة هذه الفكرة في القانون الدولي المعاصر.

ولدت فكرة «التدخل الإنساني» أو «الحق في التدخل الإنساني» - في الأصل - كرد فعل على الانتهاكات المرتكبة ضد بعثات المساعدة الإنسانية أثناء الحرب الأهلية النيجيرية. وقد تبلورت من خلال مجهودات عدد من ممثلي بعض المنظمات غير الحكومية، من أمثال (برنار كوشنر)، وزير الصحة الفرنسي الذي كان يرأس جمعية أطباء بلا حدود. لقد أكد السيد (كوشنر) على أن «الحق في التدخل الإنساني» يستند إلى مقتضيات أخلاقية تجعل منه معادلاً منطقياً «لواجب التضامن» مع الضحايا والمضطهدين^(٢).

لقد تلقى جانب من الفقه فكرة «الحق في التدخل الإنساني» بعين العرض والقبول^(٣)، فقد دعا هذا التيار الفقهي إلى إنشاء قاعدة قانونية جديدة تسمح بتجاوز رضا وقبول الدول في حالة وجوب تقديم المساعدة الإنسانية.

إن فكرة «الحق في التدخل الإنساني» تجد أساساً لها - وفقاً للمؤيدين لهذا الحق- في «الحق في الحياة، الوارد في العديد من الأسناد الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية^(٤)، كما أن هذا الحق الأخير يعتبر من الحقوق الأساسية غير القابلة للتنازل^(٥).

إن فكرة «التدخل الإنساني»، التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على إجراء عسكري منفرد حماية لحقوق الإنسان ولوضع حد لانتهاكات جسيمة لهذه الحقوق، تترك الباب مفتوحاً أمام صور عديدة للتعسف^(٦). فهذه الفكرة لا تشكل حادثة أو جدة في القانون الدولي، فالحديث عن «حق في التدخل الإنساني» يرجع إلى منتصف القرن التاسع عشر؛ فهو لا يقتصر على القرن العشرين أو الواحد والعشرين. فممنذ أن وجدت الدول، وجدت حالات تدخل عديدة في دول مجاورة لها أو غير مجاورة. وقد كانت الدول، في كل مرة تلجأ فيها إلى التدخل، تسعى جاهدة لتبرير سلوكها على أساس أن مبدأ «عدم التدخل» (Le principe de non-intervention) ليس مطلقاً، فهو يقبل الاستثناء من خلال ما يعبر عنه تقليدياً بشرعية «التدخل لصالح الإنسانية» (L'intervention d'humanité)^(٧)، حماية

لمصالح مواطني الدولة المتدخلة، أو حماية لمصلحة بعض الأشخاص الذين تشاركهم بعض القيم، والذين يتعرضون للاضطهاد من جانب دولهم. لقد ساهمت العديد من حالات التدخل المؤسسية على هذه الفكرة بولادة ما يسمى «بنظرية التدخل لصالح الإنسانية»؛ فالتدخل الإنساني يظهر - من هذه الزاوية- كتجديد أو إعادة إحياء لهذه النظرية (المبحث الأول).

لا يبيح القانون الدولي الوضعي اللجوء المنفرد إلى القوة لغايات إنسانية^(٨)، إلا أن القانون الدولي يسمح بالقيام بإجراءات عسكرية في إطار التدابير القسرية التي يتمتع مجلس الأمن باتخاذها، بموجب أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن، والمتخذة بموجب الباب السابع، لا تشكل -وفقاً لتعبير الأستاذ بتاتي- «لحظة تاريخية أو تطوراً كبيراً في مجال القانون الدولي»^(٩)، فهي لا تخول الدول اللجوء المنفرد إلى القوة لغايات إنسانية (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

«الحق في التدخل الإنساني» بوصفه إعادة إحياء لنظرية «التدخل لصالح الإنسانية».

لا تعتبر الفكرة الداعية لاتخاذ عدد من التدابير العسكرية، من قبل دولة أو أكثر بصورة منفردة، في مواجهة دولة أخرى بسبب انتهاك هذه الأخيرة للحقوق الأساسية لمواطنيها انتهاكاً جسيماً، فكرة حديثة أو معاصرة^(١٠).

يترتب على ذلك القول بأن فكرة «التدخل الإنساني» لا تعدو في حقيقتها نظرية «التدخل لصالح الإنسانية» التي وجدت لها صدى واسعاً في القانون الدولي التقليدي وقتذاك.

يعرّف «التدخل لصالح الإنسانية» بأنه «إجراء تمارسه دولة معينة ضد حكومة دول أخرى، بهدف وقف ممارسات هذه الأخيرة المخالفة لقوانين الإنسانية، التي تطبقها الدولة المتدخلة نفسها على مواطنيها ورعاياها»^(١١).

يفترض «التدخل لصالح الإنسانية»، وجود إجراءات صادرة عن السلطات

العامّة في دولة ما، من شأنها انتهاك الحقوق والحريات الأساسية المقررة للأفراد؛ مما يجعل الباب مشرعاً لحق في تدخل منفرد من قبل دولة أو أكثر، بغية وضع حد لهذه الانتهاكات التي من شأنها أن تلحق ضرراً جسيماً في حق الأفراد في الحياة مثلاً. فالشرط الأساسي الواجب توافره لممارسة «التدخل لصالح الإنسانية» - من الناحية الموضوعية- هو أن يكون التدخل منصّباً على مصلحة إنسانية، لا على مصلحة شخصية للدولة/للدول المتدخلة. لقد تطورت نظرية «التدخل لصالح الإنسانية» في ثنايا فقه القانون الدولي (المطلب الأول).

لقد أشارت ممارسات الدول المتدخلة -في معظم حالات «التدخل لصالح الإنسانية»- إلى أن الباعث الإنساني لم يكن الدافع الأول للتدخل؛ حيث ارتبطت معظم تلك التدخلات ببواعث سياسية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نظرية «التدخل لصالح الإنسانية»

تتأسس نظرية «التدخل لصالح الإنسانية» على الاعتراف بحق دولة ما أو مجموعة من الدول، في ممارسة رقابة دولية على تصرفات مصدرها سيادة دولة أخرى، بحيث تنصرف هذه الرقابة على التحقق من مدى مطابقة تلك التصرفات للقواعد الحامية لحقوق الأفراد وحياتهم الأساسية.

لقد وجدت هذه الفكرة بذورها في الفقه القانوني منذ القرون الوسطى حيث تردت بأصولها إلى فقه «القانون الطبيعي» (أولاً)، كما أنها قد تكرست وتكررت في التطبيق العملي؛ فقد مارسها الدول بكثافة في القرن التاسع عشر، ولجأت إليها في مناسبات عدة في القرن العشرين (ثانياً).

الفرع الأول: «التدخل لصالح الإنسانية» في الفقه الدولي

أولاً: فقه «القانون الطبيعي» و«التدخل لصالح الإنسانية»

تجد فكرة «التدخل لصالح الإنسانية» بداياتها في فكر القديس أوغسطين والقديس توما الأكويني، حيث كرس كل منهما فكرة «الحرب العادلة» (La guerre juste). إلا أن هذه الفكرة برزت بصورة واضحة ومستقلة لدى فيتوريا (Vitoria) الذي استند إلى مفهوم «الحرب العادلة» ليؤكد بأن معاملة ملك ما لرعاياه

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل موسى
بصورة مجحفة وغير عادلة، تسمح للملوك الآخرين باللجوء إلى عمل عسكري ضد
الملك المضطهد لرعاياه.

لقد قام أصحاب مذهب «القانون الطبيعي» -وعلى رأسهم غروسيوس (Grotius) - بإدخال هذه الفكرة إلى نطاق القانون الدولي، فقد اعتبر غروسيوس بأن دولة ما يمكنها اللجوء إلى عمل عسكري، عندما يضطهد ملك معين رعاياه بسبب دينهم، بصورة لا يقبلها أي إنسان. أما فاتيل (Vattel) فقد أكد بأن الملك عند إساءته معاملة شعبه، وإمعانه في انتهاك القوانين الأساسية بشكل لا يمكن تحمله، تملك كل قوة أجنبية الحق في إنقاذ هذا الشعب المضطهد إذا ما طلب منها المساعدة^(١٢).

ثانياً: فقه «القانون الوضعي» و«التدخل لصالح الإنسانية»

إن الاجتهادات الفقهية ذات النزعة الوضعية تؤكد بشكل واضح بأن التاريخ قد عرف مبادرات متعددة، بغية تكريس وإقرار «الحق في التدخل الإنساني». فقد استقبل الفقه في القرن التاسع عشر مبادرات فقه «القانون الطبيعي» في هذا الشأن بالترحاب. ففي هذا القرن، أخذ التيار الفقهي ذو النزعة الطبيعية يأفل وينحسر، إلا أن ذلك لم يكن عائقاً دون بروز العديد من المحاولات الفقهية الرامية لتحديد الأسباب الإنسانية التي تجعل أمثال هذه التدخلات العسكرية مبررة، بل ومشروعة.

لم تظهر تلك الأسباب الإنسانية إلا بعد عام ١٨٦٠م؛ أي بعد التدخل الفرنسي في سوريا. لقد دافع عدد من السياسيين والقانونيين -من أمثال بلنتشلي (Bluntschli) وفيور (Fiore) ورولان- جايكومينز (Rolin-Jaequemyns) - عن فكرة «التدخل لصالح الإنسانية». لقد اعتبر جايكومينز أن الدول العظمى والقوية يتوجب عليها ممارسة التدخل في كل حالة تنتهك فيها مصلحة الإنسانية، وأن هذا الالتزام أو الواجب يتأسس على أساس قانوني وأخلاقي^(١٣).

يمكن القول بأن غالبية الفقهاء أصبحوا يقرون «بالحق في التدخل لصالح الإنسانية» مع نهاية القرن التاسع عشر. فقد لقي «التدخل لصالح الإنسانية» قبولاً لدى الفقهاء الوضعيين الذين حلوا محل فقهاء القانون الطبيعي. يقف في مقدمة هؤلاء الفقهاء الوضعيين أوبنهايم، الذي كرس في كتاباته فكرة «الرأي العام الدولي»

في إطار «التدخل لصالح الإنسانية». لقد منح أوبنهايم في الحالة التي يتعرض فيها مواطنو دولة معينة إلى معاملة قاسية ومخالفة لمبادئ الإنسانية، الرأي العام العالمي إمكانية حث الدول الكبرى للتدخل، بهدف إرغام الدولة المعنية على إقامة نظام قانوني، يحمي مواطنيها ويتفق مع مبادئ الحضارة المعاصرة، داخل حدودها الإقليمية^(١٤).

لقد استوت «نظرية التدخل لصالح الإنسانية» على سوقها مع بداية القرن العشرين على يد أنطوان روجيه (Rougier) الذي يعتبر بحق المنظر لهذه النظرية. فقد أكد بأن الدول قد غدت واعية اليوم -وبصورة متزايدة- بأنها ليست منعزلة عن غيرها، فهي إذا كانت تتمتع بالاستقلال الكامل وبالحرية التامة داخل حدودها الإقليمية، إلا أنها -في الوقت ذاته- أعضاء في مجتمع دولي. فالدول تقع على كاهلها الواجبات ذاتها في مواجهة الأفراد، مما يدفع المجتمع الدولي لأن لا يتسامح البتة مع الممارسات الفظيعة التي قد تصدر عن حكومات بعض الدول؛ فلم يعد هناك اليوم مجال لأي مجتمع لا تحكمه العدالة ولا ينظمه القانون^(١٥).

ينطلق هذا الاتجاه الفكري -كما يتضح- من مبدأ مفاده أن كل عضو في المجتمع الدولي يمكن أن يقوم بمفرده أو من خلال مجموعة من الدول، بالحكم على سلوك دولة أخرى، فإذا ما تأكد من أن هذه الدولة ترتكب جرائم ضد الإنسانية وتعرض مواطنيها للقسوة والعنف منتهكة بذلك حقوقهم الأساسية، جاز للدولة أن تتدخل لوضع حد لهذه الممارسات اللاإنسانية^(١٦).

صفوة القول أن نظرية «التدخل لصالح الإنسانية» وجدت مكاناً لها في فقه القانون الدولي، فهي ليست نظرية جديدة أو مستحدثة. كما وجدت هذه النظرية تطبيقاً واسعاً من جانب الدول في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لقد كان من شأن هذه التدخلات المساهمة في تبرير «نظرية التدخل لصالح الإنسانية»، فقد أعلن المحكم السويسري ماكس هوبر (Max Huber) عام ١٩٢٤، في حكمه الصادر في قضية المواطنين البريطانيين في المغرب الإسباني بأن: «مما لاشك فيه أن مصلحة الدولة في القدرة على حماية مواطنيها وممتلكاتهم من شأنها أن تهدر السيادة الإقليمية لدولة أخرى، حتى عند غياب التزامات تعاقدية في هذا الصدد،

فهذا الحق بالتدخل، طالبت به كل الدول؛ وبالتالي فإن حدوده فقط هي التي تخضع للمناقشة^(١٧).

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة أشار إلى هذا الحكم في معرض تبريره للعملية العسكرية الإسرائيلية في مطار عنتباي الأوغندي.

الفرع الثاني: ممارسات الدول في مجال «التدخل لصالح الإنسانية»

تم اللجوء لنظرية «التدخل لصالح الإنسانية» بشكل واسع، خاصة من جانب الدول الأوروبية العظمى، فقد عرفت هذه الدول في ممارساتها العملية فكرة «التدخل لصالح الإنسانية» منذ بداية القرن السادس عشر. لقد قامت فرنسا بدور الحامي للجماعات الكاثوليكية المقيمة في الأقاليم الخاضعة لسلطان الإمبراطورية العثمانية، بهدف حماية حرياتهم الدينية.

أخذت هذه التدخلات شكلاً أكثر عمقاً ورسوخاً في سلوك الدول الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، فقد تدخلت كل من فرنسا، بريطانيا العظمى وروسيا أكثر من مرة في أقاليم كانت تخضع للإمبراطورية العثمانية، بحجة حماية رعايا الدول العثمانية من المسيحيين ضد انتهاكات الدولة العثمانية لحقوق هؤلاء الرعايا، وقد كانت هذه التدخلات -في الغالب- تؤدي إلى تغييرات على الأرض وتؤدي إلى نشوء دول جديدة^(١٨).

لقد تميز القرن التاسع عشر بتعدد حالات «التدخل لصالح الإنسانية»، فهذا النوع من التدخل لم يكن مقتصرًا على الدول الأوروبية، في مواجهة الدول العثمانية فقط، بل مارسته الولايات المتحدة في أسبانيا لدعم الثوار الكوبيين. فقد جاء التدخل الأمريكي مبرراً على أساس أنه ضرورة إنسانية أملت أياها القيم الحضارية والاعتبارات الإنسانية^(١٩). لقد أدى تدخل الولايات المتحدة في كوبا إلى قيام جمهورية كوبا واستقلالها بعد عامين من التدخل. قصارى القول: أن العلاقات الدولية لم تخل من مسحات كانت سماتها الميزة اللجوء إلى القوة العسكرية لحماية سكان في حال خطر أو معرضين للاضطهاد. ففي القرن الماضي مورس التدخل مرات عديدة استناداً لأسباب إنسانية، رغم تغير طبيعة العلاقات الدولية^(٢٠).

يظهر من كل ما سبق أن فكرة اللجوء إلى القوة لاعتبارات إنسانية لم تكن فكرة غريبة في علاقات الدول بعضها مع بعض، إلا أن البواعث الإنسانية -في السواد الأعظم من حالات التدخل- لم تكن هي الاعتبارات الوحيدة الكامنة وراء أمثال هذه التدخلات، بل إنها لم تكن الاعتبارات الأساسية المحركة للتدخل.

المطلب الثاني: الاعتبارات الإنسانية المحضة ليست سبباً رئيساً في «التدخل لصالح الإنسانية»

إن الدوافع والبواعث الإنسانية لم تكن -في أغلب الحالات- هي الأسباب المحضة الدافعة لمثل هذه التدخلات.

فقد كانت التدخلات مرتبطة -في المقام الأول- بالمصالح السياسية للدول الكبرى التي قامت بالتدخل. فالتدخلات التي باشرتتها الدول الأوروبية في مواجهة الإمبراطورية العثمانية يمكن النظر إليها، باعتبارها أحد مظاهر النزاع القائم بين هذين الطرفين. إن التدخل الفرنسي في سوريا عام ١٨٦٠ كان الحالة الوحيدة، التي شكل فيها السبب الإنساني المحرك الأول والوحيد لاستخدام القوة بهدف حماية الضحايا من ممارسات دولة أخرى. أما حالات التدخل الأخرى، فإن البواعث الإنسانية تبدو فيها محل شبه ونقاش. فالتدخل الأمريكي في كوبا عام ١٨٩٨ يشكل سابقة واضحة في هذا الصدد، فقد برره الكونغرس الأمريكي بمقتضيات الدفاع عن المصالح الأمريكية.

يمكن النظر إلى نظرية «التدخل لصالح الإنسانية»، التي سادت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كتعبير حقيقي عن العلاقات غير المتكافئة وغير المتوازنة بين الدول الأوروبية الكبرى وغيرها من الدول؛ فقد اعتبر اللجوء إلى القوة العسكرية لغايات إنسانية «كحق بوليسي ورقابي تمارسه الدول المتقدمة في مواجهة أساليب وممارسات «الدول البربرية» أو شبه المتقدمة»^(٢١).

أما الممارسة المعاصرة لهذا النوع من التدخلات، فقد جرت عموماً بهدف حماية مصالح الدول المتدخلة، ولم تكن دفاعاً عن «قوانين الإنسانية» في معاملة الدول لشعوبها وسكانها. ففي التدخل الأمريكي في سانت دومينيكان عام ١٩٦٥ وفي غرينادا عام ١٩٨٣، تذرعت الولايات المتحدة بغية تبرير تدخلها، بضرورة توفير

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى

الحماية اللازمة لرعاياها المقيمين في هذه الدول. كما أن الهند لجأت بهدف تبرير تدخلها العسكري في الباكستان عام ١٩٧١، إلى حجة مفادها أن مثل هذا التدخل كان ضرورياً، لوضع حد للوضع الناشئ عن تدفق اللاجئين عبر حدودها، مما جعل أمنها وسلامتها عرضة للتهديد وعدم الاستقرار.

فالممارسة الدولية المعاصرة للتدخل الإنساني تؤكد بأن سلوك الدول في هذا المجال، كان مرده رعاية مصالحها الخاصة وحمايتها. ومما يدل على صدقية هذه النتيجة هو السياسة الانتقائية التي اتبعتها الدول في هذا الخصوص، فقد غضت الدول طرفها عن حالات عديدة، كان انتهاك الحقوق الأساسية فيها صارخاً ووحشياً، حيث كان التدخل ضرورة إنسانية لا مناص منها. تقف حالة الأكراد كمثال لا لبس فيه ولا غموض، فقد أشاحت الدول بوجهها عن المعاملة القاسية التي يتعرض لها الأكراد في تركيا.

يبدو أنه من الصعب عملياً فصل التحركات الإنسانية في إطار التدخل عن التحركات السياسية، ففي كل مرة تتدخل فيها الدولة باسم الإنسانية؛ فإنها تفرض رؤيتها عن العدل والرفاهية على الدولة التي وقع ضدها التدخل. إن من شأن هذا السلوك الذي يبدر عن الدول المتدخلة عادة، أن يؤدي إلى نوع من التبعية بين هذه الأخيرة والدول التي وقع ضدها التدخل. فالتدخل الإنساني يظهر كوسيلة قانونية تنزع استقلال الدول وسيادتها رويداً رويداً، بحيث تغدو الدول التي وقع التدخل ضدها ناقصة السيادة^(٢٢).

المبحث الثاني:

«التدخل الإنساني المنفرد لا يشكل استثناء عن مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة»

إن استخدام الدول للقوة بشكل منفرد يتم تقييمه من خلال مبدأ عدم جواز اللجوء إلى القوة. فاللجوء إلى القوة العسكرية بشكل منفرد يجب أن يتم تحليله بالمقارنة مع عدد من المبادئ المستقرة في القانون الدولي مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ احترام وحدة أراضي الدولة وتكاملها الإقليمي. فمبدأ تحريم اللجوء

إلى القوة يعد مبدأً شاملاً؛ فاللجوء إلى القوة بصورة منفردة، وفي غير الحالات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر أمراً محظوراً في القانون الدولي المعاصر. إن هذا الحظر ينصرف على جميع الحالات، حتى تلك الحالات التي تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية؛ فلا تمتك أية دولة اللجوء إلى القوة- وفقاً لأحكام القانون الدولي المستقرة- بشكل منفرد وبمحض إرادتها، بهدف وضع نهاية لأمثال هذه الانتهاكات (المطلب الأول).

إلا أن مبدأً تحريم اللجوء إلى القوة ليس مطلقاً، فالقانون الدولي يسمح باستخدام القوة في إطار التدابير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بإجراءات الأمن الجماعي في حالة «تهديد السلم والأمن الدوليين»، حيث يمكن اللجوء إلى التدابير القسرية الواردة في الباب السابع من الميثاق حماية لعمليات المساعدة الإنسانية أو لوقف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية. فالقانون الدولي يسمح لمجلس الأمن القيام بتدخل جماعي في مثل هذه الحالات، دون أن يشكل مثل هذا التدخل حقاً بتدخل إنساني يبيع للدول استخدام القوة بشكل منفرد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لاتسمح باللجوء المنفرد إلى القوة

إذا كان عهد عصبة الأمم لم يذهب إلى حد منع اللجوء إلى القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فإنه قد منع بعض صور اللجوء إلى هذه القوة؛ مما يعني أن منع اللجوء إلى القوة في عهد العصبة لم يكن عاماً. لقد تضمن ميثاق بريان-كيلوج المبرم في عام ١٩٢٨ إدانة صريحة للجوء إلى الحرب كأداة لتسوية النزاعات الدولية، فقد تضمن ميثاق بريان-كيلوج تقييداً لسيادة الدول، أساسه معاملة بالمثل تعاقدية الطابع، ولم يكن أساسه مبدأً موضوعياً حجة على الكافة (erga omnes) على الأقل في لحظة التوقيع^(٢٣).

يعود الفضل في تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي أكد في المادة، الثانية منه على هذا المبدأ. فقد أشارت المادة ٤/٢ من الميثاق إلى واجب الدول بالامتناع عن اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى

التكامل الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وبأية صورة لا تنسجم وأهداف الأمم المتحدة. يؤسس الفقه المؤيد «للتدخل الإنساني» نظريته على أساس مقولة، مؤداها قراءة حرفية لنص هذه المادة من الميثاق، إلا أن ممارسات الأمم المتحدة والأحكام الصادرة عن القضاء الدولي قد أكدت على الصفة العامة والشاملة لهذه المادة^(٢٤).

الفرع الأول: التفسير الحرفي لنص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة

من الأسانيد الأساسية التي يعتمدها الفقه المؤيد للتدخل الإنساني، اعتباره للمبدأ المتعلق بعدم جواز اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية مبدأ لا يتمتع بالشمولية والعمومية. فهذا التيار الفقهي يعتبر اللجوء إلى القوة قاعدة تسمح باستثناءات عليها. تقوم هذه الفكرة على قراءة حرفية لنص المادة ٤/٢ من الميثاق، فاستخدام القوة لا يكون محظوراً -وفقاً لهذا الرأي- بموجب المادة ٤/٢ من الميثاق إلا بتحقيق أحد الشروط التالية: أن يكون موجهاً ضد التكامل الإقليمي للدولة، أو ضد الاستقلال السياسي للدولة أو أن يكون قد تم بصورة تنافي مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها.

تأسيساً على هذا الفهم لنص المادة ٤/٢، فإن الميثاق لا يحظر التدخل العسكري لغايات إنسانية، إذا لم يؤد هذا التدخل إلى انتهاك «التكامل الإقليمي للدولة» الموجه التدخل ضدها^(٢٥). فالتدخل العسكري الإنساني -انسجاماً مع هذا المنطق- يشكل تصرفاً ذا موضوع محدد ومحدود؛ بحيث يتوجب أن لا يتعدى هدفه الإنساني إلى ما من شأنه أن يعرض التكامل الإقليمي للدولة إلى الخطر.

يدعم القائلون بالحق في التدخل الإنساني تفسيرهم الضيق لنص المادة ٤/٢، بالقول بأن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(٢٦). فاستناداً إلى هؤلاء الفقهاء، يمكن للدول أن تلجأ إلى استخدام القوة ضد دولة ترتكب جرائم إبادة الأجناس (Génocide) أو أي انتهاك آخر جسيم لحقوق الإنسان الأساسية لوقف هذه الأفعال. فالتدخل الإنساني -تمشياً مع هذا الفهم- يبدو وسيلة لتعزيز أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، لأنه لا يتعارض مع نص المادة ٤/٢

من الميثاق إلا في الحالة التي ينطوي فيها على انتهاك للتكامل الإقليمي أو للاستقلال السياسي للدول التي وجه التدخل ضدها^(٢٧).

كما ذهب هذا التيار الفقهي إلى أبعد مما سبق في تفسيره الحرفي لنص هذه المادة، فقد اعتبر مؤيدو «التدخل الإنساني» أن المادة ٤/٢ من الميثاق تسمح بدعم حق الشعوب في اختيارها لحكوماتها ولشكل نظامها السياسي. فإذا كانت الحكومة دكتاتورية وقمعية، بحيث تحول دون اختيار الشعب لحكومته على أساس ديمقراطي؛ تملك دولة/دول أخرى -وفقاً لنص هذه المادة- اللجوء إلى القوة العسكرية لدعم الشعوب المقهورة في ممارستها لحقوقها.

ينكر هذا الفهم الحرفي لنص المادة ٤/٢ من الميثاق الطابع الشامل والعام للخطر الوارد في هذه المادة. يمكن القول بأن هذا التقييد للمبدأ الوارد في المادة ٤/٢ من الميثاق يتفق مع عبارات الميثاق وألفاظه المستخدمة في هذه المادة، لكنه لا ينسجم البتة مع نية واضعي الميثاق. فالرجوع إلى الأعمال التحضيرية الخاصة بالميثاق يدل على أن عبارة «ضد التكامل الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأية دولة» وعبارة «بأية صورة أخرى تنافي أهداف الأمم المتحدة»، لم يتضمنها المشروع الأولي للميثاق، وقد تم إدراجهما في النص النهائي للمادة المذكورة بغية تعزيز الحظر الوارد في طياتها وتقويته، وليس بهدف تقييد نطاق الحظر الوارد فيها^(٢٨). لعل ما يبرز هدف واضعي الميثاق من العبارات المستخدمة في نص المادة ٤/٢، هو تحليلها من خلال سياقها العام في نصوص الميثاق وأحكامه ومن خلال التفسيرات المقدمة لها عبر أجهزة الأمم المتحدة المختلفة.

الفرع الثاني: تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة بوصفه قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي عام التطبيق

يقتضي تحليل الحكم الوارد في نص المادة ٤/٢ من الميثاق النظر فيه ضمن السياق العام والكلي لنصوص الميثاق وأحكامه. أي أن هذا النص يتوجب التعامل معه باعتباره جزءاً من كل متكامل هدفه تحقيق السلم والأمن الدوليين، خاصة تلك الأحكام الواردة في البابين السابع والثامن من الميثاق.

ومن جانب آخر، فإن ممارسة الأمم المتحدة والاجتهادات الصادرة عن محكمة

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل موسى
العدل الدولية، تقدم آلية واضحة المعالم وشاهداً على عمومية وشمولية القاعدة
القانونية الواردة في المادة ٤/٢ من الميثاق.

أولاً: التفسير الحرفي للمادة ٤/٢ من الميثاق لا ينسجم مع السياق العام للميثاق ومقاصد الأمم المتحدة.

يمكن القول بأن التفسير الحرفي لنص المادة ٤/٢ من الميثاق لا يستقيم مطلقاً
مع مجمل أحكام الميثاق ونصوصه، فلا يجوز التعامل مع هذه المادة أو النظر إليها
بصورة معزولة؛ بل يجب تحليلها من خلال نصوص الميثاق برمته.

فمن شأن «تفسير سياقي» (Interprétation contextuelle) أن يؤكد الصفة
العامّة والشاملة لمبدأ تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة. يتضح ذلك من خلال نص
المادة ٣/٢ من الميثاق التي تنص على وجوب تسوية النزاعات الدولية التي قد تنشأ
بين أعضاء الأمم المتحدة بالوسائل السلمية، وعلى نحو يحقق السلم والأمن الدوليين.

فالمادتان ٤/٢ و ٣/٢ من الميثاق تمثلان وجهين لعملة واحدة. فالأولى تعبر من
خلال صيغة سلبية، عن عدم جواز الاستخدام المنفرد للقوة، أما الثانية فتوضح من
خلال صيغة إيجابية الالتزام المترتب على عاتق الدول بضرورة اللجوء إلى الوسائل
السلمية^(٢٩).

أما بالنسبة إلى مفهوم «النزاع الدولي»، فقد عرفتة محكمة العدل الدولية
الدائمة في حكمها الصادر في قضية مافروماتيس عام ١٩٢٤ بأنه: «خلاف حول
نقطة قانونية أو واقعية، تناقض أو تعارض في وجهات النظر القانونية أو المصالح
بين دولتين»^(٣٠). فما يميز النزاع الدولي هو قيامه على مواقف متباينة أو متناقضة
بين الدول الأطراف في النزاع^(٣١). فهذا التعريف للنزاع الدولي يشمل بشكل واضح
حالة الاعتراضات التي تبديها الدول أو دولة معينة ضد دولة أخرى، في حالة
ارتكاب هذه الأخيرة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما يرتب ضرورة اللجوء
لحل هذه النزاعات بالوسائل السلمية للحيلولة دون تعريض السلم والأمن الدوليين
للخطر، وهو ما يتحقق عند تدخل دولة ما عسكرياً ضد دولة أخرى.

يدعم هذا التحليل لنص المادة ٤/٢، نص المادة ٣٣ من الميثاق نفسه، فهذا

النص يكمل الحكم الوارد في المادة ٣/٢ بتعداد الوسائل السلمية التي يمكن اللجوء إليها لحل النزاعات الدولية^(٣٢)، ففي هذه المادة لا توجد أية إشارة تتعلق باستثناء يسمح بتدخل عسكري منفرد لغايات إنسانية.

وفي كل الأحوال، فإن قبول الفكرة القائلة بإمكانية تجاوز أحد مقاصد الأمم المتحدة بغية تحقيق مقصد أو هدف آخر، سيؤدي حتماً إلى نوع من التدرج في أهداف ومقاصد المنظمة نفسها؛ مما يستتبع القول بأولوية حفظ السلم الدولي على حماية حقوق الإنسان، وهذا ما يقره ويعترف به صراحة جانب من الفقه^(٣٣). وهو يتفق أيضاً مع ديباجة الميثاق التي تقر في فقرتها الأولى بأن حفظ السلم يشكل هدفاً أساسياً للأمم المتحدة. كما تعتبر المادة الأولى من مواد الميثاق «حفظ السلم والأمن الدوليين» كأول هدف من أهداف المنظمة. يظهر من مجموع نصوص الميثاق أن غاية غايات الميثاق هي حفظ السلم، فهذا الهدف يعتبر بمثابة شرط أساسي يجب تحقيقه حتى يتسنى بلوغ الأهداف الأخرى الواردة في الميثاق^(٣٤).

إن الفقه المؤيد «للتدخل الإنساني» يقيم علاقة بين احترام حقوق الإنسان وحفظ السلم، فالتدخل الإنساني يتضمن بطبيعته فكرة حفظ السلم، لأنه بوضعه نهاية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يمثل تطوراً تاريخياً يحول دون تهديد السلم الذي تسببه عادة الأنظمة القمعية والدول الدكتاتورية^(٣٥).

من الناحية القانونية، لا تستند الحجة السابقة على أي مبرر يسندها، فالميثاق يجعل من حفظ السلم والأمن الدوليين مسألة جوهرية ومركزية، لكنه ليس مقبولاً إضفاء صفة المشروعية على تهديد أو إخلال حقيقي بالسلم انطلاقاً من إخلال افتراضي أو احتمالي فهذه الحجة لا تجد لها أي سند في الميثاق. ومن جهة أخرى، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٢٨٥٢ الصادر في ١٩٧١/١٢/٢٠ بأنه: «يتوجب على كل الدول -بغية تحقيق احترام فعال لحقوق الإنسان- الامتناع عن اللجوء لحروب العدوان التي تنافي أحكام ميثاق الأمم المتحدة»، فحفظ الأمن الدولي هو الذي يشكل الضمانة الفضلى لحقوق الإنسان.

صفوة القول أن الهدف الأساسي للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأن المادة ٤/٢ من الميثاق تحيل بوضوح إلى هذا الهدف. فميثاق الأمم

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل موسى

المتحدة قوامه الحيلولة دون اللجوء المنفرد إلى القوة، وما الالتزام المترتب على كاهل الدول بتسوية نزاعاتها الدولية بالطرق السلمية إلا معادل منطقي لمبدأ تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة^(٣٦).

يتبين مما سبق أن الحكم الوارد في المادة ٤/٢ من الميثاق يحظر كل لجوء منفرد إلى القوة العسكرية في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، حتى لو تم تبرير ذلك بأسباب إنسانية، وقد أكدت الممارسة العملية، سواء داخل الأمم المتحدة أم خارجها، على الصفة العامة والشاملة لهذا الحظر.

ثانياً: التطبيق العملي يعزز الصفة العامة لمبدأ تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة.

يستشهد معظم الكتاب المؤيدين لوجود حق بالتدخل العسكري الإنساني بعدد من الممارسات الدولية المعاصرة لتأكيد مقولتهم، فهم يصفون صفة العمومية على هذه الممارسات واعتبارها أداة لتفسير نص المادة ٤/٢ من الميثاق^(٣٧).

إذا كانت الحقبة الواقعة بعد الحرب العالمية الأولى قد شهدت عدداً لا بأس به من التدخلات العسكرية المنفردة، فإن ذلك لا يعني مطلقاً أن هناك تعديلاً في قاعدة تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة. إن هذه الفكرة تم التأكيد عليها بوضوح شديد في حكم محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، فقد قررت المحكمة بأنها: «لا ترى لنشوء قاعدة عرفية، وجوب أن تكون الممارسة العملية المتعلقة بها متفقة بشكل صارم وتام مع هذه القاعدة. فيكفي من أجل القول بوجود قواعد عرفية، أن تكون الدول قد راعت في سلوكها هذه القاعدة بصورة عامة، وأن تكون الدول نفسها قد اعتبرت السلوكات غير المتفقة مع هذه القاعدة تشكل انتهاكات لها، وليس إعلاناً بالاعتراف بقاعدة جديدة. فإذا تصرفت دولة ما بصورة تنافي قاعدة معروفة، إلا أنها دافعت عن سلوكها هذا بالتذرع بوجود استثناءات على القاعدة نفسها، فإن من شأن ذلك أن يؤكد وجود القاعدة ولا يعني إضعافاً أو تعديلاً لها»^(٣٨).

فالممارسة العملية لا يعتد بها إلا إذا أظهرت اتفاقاً بين الدول، من شأنه أن يشكل في آن واحد تفسيراً مشروعاً وصحيحاً لنص المادة ٤/٢ من الميثاق، وأن

يعبر عن عنصر معنوي يؤكد وجود اعتقاد بالزامية قاعدة ما كعرف دولي.

يستدعي التحليل السابق عرض ممارسة بعض أجهزة الأمم المتحدة في هذا الشأن، كما يستدعي النظر في الممارسات الدولية على الصعيد الإقليمي.

أ- الممارسة الدولية على الصعيد العالمي

يمكن التمييز في هذا الصدد بين التطبيق العملي لقاعدة تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة في ضوء بعض القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبين التفسير القضائي الذي أوردته محكمة العدل الدولية لهذا المبدأ في أحكامها المختلفة.

١) التأكيد على الصفة العامة لمبدأ تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تتعلق بمسألة اللجوء إلى القوة، إلا أن هناك ثلاثة قرارات ذات أهمية خاصة في هذا الشأن:

أ- القرار رقم ٢٦٢٥ الصادر في ٢٤/١٠/١٩٧٠، المتعلق بالعلاقات الودية، فهذا الإعلان يشكل وثيقة أساسية في تفسير أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فيمكن اعتباره تقنياً لممارسة الأمم المتحدة في هذا الشأن^(٣٩).

تلتزم كل دولة -بمقتضى هذا الإعلان- «بالامتناع عن التهديد باللجوء إلى القوة أو عن اللجوء إليها لانتهاك حدود دولة معينة». تؤكد هذه العبارة بأن الحجة الداعية إلى اعتبار التدخل الإنساني العسكري مسموحاً به من اللحظة التي لا يسبب فيها تغييرات إقليمية، ليست واردة البتة. فالإعلان السابق ينفي بوضوح تلك الحجة من خلال منعه لأي انتهاك للتكامل الإقليمي للدول أو لسيادتها.

كما يحظر القرار رقم ٢٦٢٥ كل تدخل، سواء أكان عسكرياً أم لا، ومهما كان سببه؛ وبالتالي فإن الأسباب الإنسانية تكون مستثناة أيضاً.

أكد هذا القرار أيضاً في المبدأ ١/١ منه عدم جواز اللجوء إلى القوة مطلقاً كوسيلة لحل النزاعات الدولية، وبالتالي فإنه من الصعب الادعاء بأن ردود

الأفعال الصادرة ضد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، لا تشكل نزاعاً دولياً يستوجب تسويته بالطرق السلمية.

ب- القرار رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤/١٢/١٩٧٤ المتعلق بتعريف العدوان، فهذا القرار يتضمن إشارات مباشرة وصريحة تهدف إلى تعزيز مبدأ حظر اللجوء المنفرد إلى القوة العسكرية. تعرّف المادة الأولى من هذا القرار «العدوان» بأنه: «استعمال القوة العسكرية من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه».

حددت المادة ٣ من هذا القرار قائمة بالأفعال التي ينطبق عليها وصف «العدوان»، وقد توسعت هذه المادة بشكل كبير في تلك الأفعال، ولم تستثن من تلك الأفعال ما كان موجهاً ضد دولة أخرى حماية لحقوق الإنسان الأساسية التي تنتهك على يد هذه الدولة^(٤٠).

إضافة إلى ما سبق، فقد جاءت المادة الخامسة من هذا القرار صريحة في منع اللجوء إلى القوة العسكرية، فقد اعتبرت العدوان عملاً غير مبرر «أيا كانت طبيعته، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم عسكرياً أم غير ذلك». هذا النص واضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن أي سبب إنساني لا يمكن أن يكون مبرراً لاستخدام القوة العسكرية، وأن مثل هذا الاستخدام ينشئ عملاً عدوانياً.

إن التعريف السابق للعدوان ليس ملزماً البتة لمجلس الأمن في ممارسته لصلاحياته المتعلقة بتدابير الأمن الجماعي الواردة في الباب السابع من الميثاق. باستثناء قرار مجلس الأمن الخاص بالأزمة الكورية، فإن مجلس الأمن أشار في قراراته اللاحقة إلى «خرق الأمن والسلم الدوليين» أو تهديده دون أن يلجأ لتعريف الجمعية العامة للعدوان. فقد وصف المجلس الغارات الإسرائيلية على المفاعلات النووية العراقية كخطر يهدد السلم. كما أن رفض إسرائيل إلغاء قانون ١٤/١٢/١٩٨١ الخاص باحتلال الجولان صنفته الجمعية كعمل عدواني، لكن مجلس الأمن لم يقف على وصف محدد لذلك الفعل. وقد تكرر ذلك أيضاً في قرارات لاحقة تبناها مجلس الأمن، ففي قراره رقم ٦٦١ (١٩٩٠) وصف

المجلس غزو القوات العراقية للكويت بأنه يشكل خرقاً للسلم والأمن الدوليين، ولم يشير إلى العدوان^(٤١).

ج- القرار رقم ١٠/٣٧ المتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية والصادر في ١٥/١١/١٩٨٢، أشار هذا القرار إلى وجوب التزام الدول بحل نزاعاتها الدولية بالطرق السلمية، مما يعني تأكيداً جديداً على الطابع الشمولي والعام لتحريم اللجوء المنفرد إلى القوة وسيلة لتسوية النزاعات الدولية.

كما أشار القرار أيضاً إلى تهافت الحجة التي يسوقها دعاة الحق في التدخل العسكري الإنساني أحياناً، التي تتأسس على فكرة مؤداها أن عدم قدرة نظام الأمن الجماعي أحياناً تجعل من التدخل المنفرد لغايات إنسانية مشروعاً ومبرراً. كما ارتكز هؤلاء في حجتهم على أن واضعي الميثاق لم يكن نصب أعينهم، عند صياغة الميثاق، قيام حالة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق مما كان يؤدي في حينه إلى شلل في أداء مجلس الأمن لمهامه المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين^(٤٢).

لقد وضعت الفقرة (١٣) من هذا القرار بصورة نهائية حداً لإمكانية الجدل في هذه المسألة. لقد أقرت الفقرة المذكورة صراحة بعدم جواز لجوء أية دولة طرف في نزاع دولي إلى القوة أو التهديد باستخدامها سواء في حالة وجود هذا النزاع أم في حالة فشل إجراء من إجراءات التسوية السلمية له. إن هذا النص يضع بصورة قاطعة الحجة السابقة محل شك وانتقاد، ففشل إجراءات التسوية السلمية أو شلل مجلس الأمن عن القيام بإجراءات الأمن الجماعي الواردة في الباب السابع من الميثاق، لا تبرر اللجوء المنفرد إلى القوة مطلقاً، وتجعل من المنع الوارد في المادة ٤/٢ منه عاماً.

٢) التأكيد على الصفة العامة للمبدأ في قضاء محكمة العدل الدولية

لقد سنحت الفرصة لمحكمة العدل الدولية بأن تتطرق لقاعدة عدم جواز اللجوء المنفرد إلى القوة في أكثر من فرصة. ففي قضية مضيق كورفو (١٩٤٩) أدانت المحكمة سلوك بريطانيا لأنه ينتهك قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة في العلاقات المتبادلة بين الدول، كما اعتبرت المحكمة بأن «الحق المزعوم بالتدخل» ليس إلا تعبيراً

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل موسى

عن سياسة القوة، التي ساهمت في الماضي بحالات عديدة من التعسف، التي لن تجد هي بدورها ثانية محلاً لها في القانون الدولي^(٤٣).

كما عادت المحكمة ثانية بعد حوالي الأربعين عاماً، فأُنكرت في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (١٩٨٦) أي وجود محتمل لممارسة تستند إلى حق في التدخل الإنساني.

فقد استندت الولايات المتحدة في هذه القضية إلى أسباب إنسانية لتبرير سلوكها في مواجهة نيكاراغوا، إلا أن المحكمة قررت بأن الولايات المتحدة لا يمكنها تبرير سلوكها استناداً إلى وجود حق جديد أو استثناء جديد على قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة، فالقانون الدولي -كما عبرت المحكمة- لا يتضمن مثل هذا الاستثناء^(٤٤).

كما عرجت المحكمة في حكمها المذكور صراحة على حجة الفقه المؤيد للتدخل العسكري المنفرد لغايات إنسانية بقولها: «إذا كانت الولايات المتحدة تملك إمكانية تقييم أوضاع حقوق الإنسان في نيكاراغوا، فإن استخدام القوة لا يشكل الأسلوب الملائم لضمان احترام هذه الحقوق». وقد خلصت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن «الفرض الذي يبرر التدخل بالمحافظة على احترام حقوق الإنسان في نيكاراغوا لا يشكل سنداً من الناحية القانونية لسلوك الولايات المتحدة»^(٤٥).

لقد أدانت محكمة العدل الدولية عبر مسافة تمتد أربعين عاماً فكرة التدخل العسكري المنفرد لغايات إنسانية، فكل تدخل إنساني، حتى لو كان محدوداً، يشكل انتهاكاً -ولو مؤقتاً- للاستقلال السياسي وللتكامل الإقليمي، مادام قد تم اللجوء إليه دون موافقة الدولة المختصة إقليمياً.

ب- ورود المبدأ في الأسناد الدولية الإقليمية

لم تقتصر ممارسة الدول المتعلقة بالتأكيد على الصفة العامة لمبدأ تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة على المستوى العالمي، بل إنها أكدت هذه المسألة في العديد من المعاهدات الدولية الإقليمية. لقد أكدت هذه الممارسات الإقليمية أيضاً على التفسير الذي يعتبر المبدأ الوارد في المادة ٤/٢ من الميثاق مبدأً عاماً وشاملاً.

أشارت المادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية إلى وجوب امتناع الدول الأمريكية عن اللجوء إلى القوة في علاقاتها المتبادلة. لم تتضمن هذه المادة أية إشارة إلى «التكامل الإقليمي، الاستقلال السياسي ومقاصد الأمم المتحدة»؛ فقد جاءت هذه المادة خالية من أمثال هذه العبارات؛ ولم تتضمن إلا استثنائين هما: الدفاع الشرعي وتدابير الأمن الجماعي. فما عدا ذلك من الحالات، لا يبرر مطلقاً استخدام القوة مهما كان الهدف منه.

سارت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بالاتجاه نفسه، فقد جعلت من أهداف المنظمة حماية سيادة الدول الأعضاء وتكاملها الإقليمي واستقلالها.

إضافة إلى ما سبق، هناك اتفاقيات إقليمية أخرى أقل صراحة في هذا الشأن، كما أنها تكرر العبارات ذاتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة^(٤٦)، أو تؤكد تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية^(٤٧).

تدل الشواهد السابقة كلها، الإقليمية منها والعالمية، على الطابع المطلق لمبدأ عدم جواز اللجوء المنفرد إلى القوة العسكرية لحماية حقوق الإنسان.

إذا كان مبدأ تحريم اللجوء المنفرد إلى القوة العسكرية يتسم بأنه مبدأ عام، فقد أجاز الميثاق عدداً من الاستثناءات عليه. فهل تجيز تلك الاستثناءات استخداماً منفرداً للقوة لغايات إنسانية ولحماية حقوق الإنسان الأساسية المعرضة لانتهاكات جسيمة؟

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة لا تجيز أي تدخل عسكري إنساني منفرد.

إذا كان القانون الدولي المعاصر قد حظر اللجوء المنفرد إلى القوة في العلاقات الدولية، فإن هذا الحظر ليس مطلقاً؛ فقد فتح القانون الدولي المجال أمام عدد من الاستثناءات التي يجوز فيها للدول أن تستخدم القوة ضد دولة أخرى.

إن أهم هذه الاستثناءات هي تلك الواردة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة وهي: الدفاع الشرعي وحالة حفظ السلم والأمن الدوليين.

يستند بعض الكتاب من مؤيدي التدخل العسكري الإنساني إلى الحالات الاستثنائية التي أجاز فيها الميثاق اللجوء إلى القوة من أجل تبرير نظريتهم في التدخل، فيرتكزون على حالتي الدفاع الشرعي وحالة حفظ السلم والأمن الدوليين، للقول بأن التدخل الإنساني يجد له أصولاً قانونية تسنده في إطار القانون الدولي الوضعي. إلا أن التحليل الدقيق لهاتين الحالتين لا يسمح مطلقاً بالقول بأن القانون الدولي يجيز مثل هذا التدخل من خلال الاستثنائين السابقين على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة.

الفرع الأول: حالة الدفاع الشرعي لا تصلح أساساً لتدخل عسكري إنساني منفرد.

يعتبر عدد من الكتاب المؤيدين لنظرية التدخل الإنساني بأن مثل هذا التدخل يعد صورة من صور الدفاع الشرعي، التي تنص عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة^(٤٨).

يمكن القول بأن هذه الحجة لا تستقيم مطلقاً مع مفهوم فكرة التدخل الإنساني، فاستخدام القوة في حالة التدخل الإنساني يكون لحماية حقوق الأفراد الأساسية، وليس رداً على عدوان صادر من دولة معينة ضد دولة أخرى، فالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تعتبر الدفاع الشرعي رداً فعل على عمل عدواني عسكري صادر من دولة أخرى، وليس أداة لوقف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية.

يثير جانب آخر مسألة أخرى مؤداها أن التدخل العسكري الذي تمارسه دولة ما من أجل حماية مواطنيها المقيمين خارج إقليمها، يمكن تبريره استناداً إلى حالة الدفاع الشرعي. لقد لجأت الولايات المتحدة لهذه الحجة، بهدف تبرير تدخلها في لبنان عام ١٩٥٨، وفي جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥، وفي غرينادا. لم يكن العامل الإنساني هو العامل الوحيد في التدخل الأمريكي في لبنان، فقد كانت هناك أسباب أخرى له منها: نظرية ايزنهاور والتدخل بناء على طلب من الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون. عام ١٩٨٢^(٤٩).

في حقيقة الأمر، يصعب قبول الصلة بين الدفاع الشرعي وحماية الدولة

لمواطنيها المقيمين خارج إقليمها من خلال اللجوء المنفرد إلى القوة العسكرية. فالتعريف الوارد للعدوان في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ لم يشر البتة إلى انتهاك حقوق الأجانب من مواطني الدول الأخرى الموجودين في الخارج كأحد الأفعال المكونة لعمل عدواني، كذلك فإن العدوان يجب أن يكون موجهاً ضد إقليم الدولة أو ضد قواتها المسلحة وليس ضد الأفراد المتمتعين بجنسيتها الموجودين خارج إقليمها^(٥٠).

من الضروري التعامل مع نص المادة ٥١ من الميثاق بشكل ضيق دون أي توسع في تفسيرها أو تطبيقها. فهذه المادة تتضمن حكماً استثنائياً على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة في القانون الدولي، ووفقاً لما استقر بشأن القواعد العامة للتفسير، فإن الاستثناء يجب تفسيره بصورة ضيقة للحفاظ على الحكم الأصلي، ولعدم إهدار القاعدة العامة. لذلك فإنه يجب تفسير المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بصورة لا تفرغ مبدأ خطر اللجوء إلى القوة من مضمونه الحقيقي والشامل.

الفرع الثاني: الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة بوصفه أساساً لتدخل عسكري إنساني جماعي لا فردي.

يملك مجلس الأمن -بموجب المادة ٣٩ من الميثاق- صلاحية تقديرية ومطلقة بتكييف وضع ما، بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين. فمجلس الأمن يملك بموجب هذا النص أن يقيم وضعاً ما، فإذا وجد أنه ينطوي على تهديد أو إخلال بالسلم والأمن الدوليين، يتعين عليه إصدار توصية أو اتخاذ قرار يتضمن تدبيراً معيناً يتوجب إعماله وفقاً للمادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق يهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن تضمين الباب السابع من الميثاق فكرة مرنة وذات مضمون متغير ومتنوع مثل فكرة «تهديد السلم والأمن»، قد قصد منه واضعو الميثاق إعطاء مجلس الأمن هامشاً واسعاً من الحركة، كي يتمكن من التعامل مع أي وضع جديد قد يكون من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين، مهما كانت طبيعته وصورته. فإذا ما اعتبر مجلس الأمن موقفاً ما يهدد «السلم والأمن الدوليين أو يشكل عدواناً»، فإنه ليس ملزماً بالضرورة باتخاذ تدابير قسرية في هذا الشأن، كما أنه ليس ملزماً باعتماد التدابير نفسها في مواجهة مواقف وأوضاع قد تبدو متشابهة^(٥١). لقد برزت في

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى

العقد الأخير من القرن المنصرم عدة حالات، مارس مجلس الأمن بصددھا الصلاحيات المخولة له بموجب تدابير الأمن الجماعي المنصوص علیھا فی احكام الباب السابع من الميثاق، إن سلطة مجلس الأمن فی هذا الشأن لیست مقيدة إلى حد ما^(٥٢).

إن فكرة «السلم والأمن الدولیین» عبارة عن فكرة یستحیل الوقوف علی معیار دقیق یساهم فی تحديد مضمونها وتعریفھا، فهی تخضع لعدد من العوامل التي تحدد الاستقرار فی لحظة معينة. یتتبع هذه الفكرة اتصاف فكرة «السلم والأمن الدولیین» بالنسبية، مما قد یسمح منطقياً بإدخال احترام الحقوق الأساسية للإنسان إلى دائرة المعاییر المحددة «للسلم والأمن الدولیین». لقد ظهرت هذه الفكرة جلیة فی حالات متعددة عرضت علی مجلس الأمن، فاعتبر مجلس الأمن أن هذه الحالات المنظوية علی انتهاكات جسيمة بالحقوق الأساسية للإنسان داخلة تحت مظلة صلاحيته فی «حفظ السلم والأمن الدولیین».

لقد أجاز مجلس الأمن اللجوء إلى القوة فی عدد من قراراته ذات الطابع الإنساني، المتخذة استناداً لأحكام الباب لسابع من الميثاق، فهل تشكل تلك الممارسات حقاً بالتدخل الإنساني المنفرد أم أنها تکرس حقاً جماعياً بتدخل إنساني عسكري؟

أولاً: التدخل الإنساني الجماعي فی حالة « تهديد السلم والأمن الدولیین» الناشئ عن انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.

بدت ظاهرة توسیع نطاق فكرة «الأمن والسلم الدولیین» واضحة فی الإعلان المشترك الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١/٣١ عن أعضاء مجلس الأمن، الذين اجتمعوا علی مستوى رؤساء دول وحکومات. ففي هذا الإعلان، طلب أعضاء مجلس الأمن من السكرتیر العام للأمم المتحدة، إعداد تقرير حول المعطيات الجديدة المتعلقة بالأمن الجماعي مع الأخذ بعین الاعتبار حقيقة أن حالة الاستقرار فی السلم والأمن الدولیین لا تنجم عن غياب الحرب والنزاعات المسلحة فقط، فهناك تهديدات أخرى من شأنها الإخلال بالسلم الدولي، وهذه التهديدات تجد أصولها فی عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والبيئي. فتهديد «السلم والأمن الدولیین» قد یتأتى

من مجالات تتعلق بالتنظيم الإنساني نفسه وليس من النزاعات الدولية المسلحة فقط^(٥٣).

استناداً إلى ما سبق، فإن مجلس الأمن يمكن له أن يعتبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمثابة تهديد «للسلم والأمن الدوليين». فمجلس الأمن استطاع في عدد من قراراته ذات الطابع الإنساني أن يتخلص من حرفية الباب السابع، فلم يعد يستند إلى شرعية تصرفه، بل إنه أصبح يؤسس سلوكه على فكرة واسعة أساسها مشروعية مبادراته وأعماله التي يتخذها دفاعاً عن الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتق الكافة في مواجهة المجتمع الدولي^(٥٤). إن فكرة الربط بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وبين تهديد «السلم والأمن الدوليين» في قرارات مجلس الأمن، تجد جذوراً لها قبل القرار ٦٨٨ (١٩٩١)^(٥٥). ففي القرارين رقم ٢١٧ (١٩٦٥) ورقم ٢٢١ (١٩٦١)، أشار مجلس الأمن إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان في روديسيا يمكن أن تشكل تهديداً للسلم الدولي. كما ربط مجلس الأمن في قراره رقم ٤١٨ (١٩٧٧م) بين سياسة الفصل العنصري التي كانت مطبقة في جنوب إفريقيا وبين «تهديد السلم والأمن الدوليين».

مما يدعم أيضاً وجهة النظر التي تسمح باعتبار مجلس الأمن مختصاً بتصنيف حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، كحالات من شأنها «تهديد السلم والأمن الدوليين»، نص المادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها (١٩٤٨). فهذه المادة تسمح باللجوء إلى الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة بهدف قيام تلك الأجهزة باتخاذ التدابير التي تراها ملائمة ومتفقه وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، للقضاء على هذه الجريمة والمعاقبة عليها. إن هذا النص يحمل في مضمونه حقيقة مفادها أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية قد انصرفت إراداتها إلى اعتبار مجلس الأمن -بوصفه أحد أجهزة الأمم المتحدة- مختصاً للتعامل مع أعمال تشكل جرائم إبادة الأجناس^(٥٦).

يمكن لمجلس الأمن -انطلاقاً مما تقدم- أن يقرر تكييف موقف ينطوي على انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان الأساسية -مثل حالة جرائم إبادة الأجناس- بأنه يحمل في ثناياه تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي يستطيع اللجوء إلى التدابير

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى

القسرية الواردة في المادة ٤٢ من الميثاق، ومن بينها اللجوء إلى العمل العسكري^(٥٧). تجد هذه الفكرة صدى لها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧١٢ (٧١١) الصادر في ١٩٥٣/١٢/٨م. فهذا القرار يعتبر بأن صياغة السلم والأمن الدوليين، وتحقيق سلم حقيقي ودائم يعتمد على احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما يعتمد خصوصاً على الاحترام الفعال لحقوق الإنسان وحياته الأساسية^(٥٨).

يظهر بأن مجلس الأمن يتمتع بممارسة «حق في التدخل الإنساني» من خلال الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام الباب السابع من الميثاق، إلا أن مثل هذا الحق لا يمكن ممارسته إلا في إطار جماعي؛ فلا يمكن تصور قيام تدخل عسكري منفرد لمصلحة دولة /دول معينة، فأحكام الميثاق التي قد تفتح الأفق أمام مجلس الأمن لممارسة مثل هذا الحق، لا تجيز البتة للدول أن تمارس تدخلاً إنسانياً عسكرياً بصورة منفردة^(٥٩).

إن الصفة الجماعية «للحق في التدخل الإنساني» المناط بمجلس الأمن، ليست بعيدة عن أفكار المنظرين الرواد لنظرية «التدخل لصالح الإنسانية»، فقد أكد روجييه Rougier بأن الحق في التدخل ضد حكومة غير إنسانية يرجع إلى مجتمع الأمم الحامي لقانون الإنسانية... فلا يمكن لأية دولة، حتى لو كانت الأكثر تمدناً في العالم، أن تتصرف باسمها أو باسم الإنسانية لوقف انتهاكات جسيمة لحقوق الأفراد^(٦٠).

لقد جاءت أحكام ميثاق الأمم المتحدة مرنة بصورة تسمح لمجلس الأمن بأن يتمتع بإمكانية القيام بتدخل عسكري إنساني جماعي، مستنداً إلى الصلاحيات المعطاة له بموجب الباب السابع من الميثاق.

انطلاقاً من هذه الإمكانية، تبنى مجلس الأمن عدداً من القرارات ذات الطابع الإنساني، التي لا تعدو أن تكون تطبيقاً وإعمالاً للقواعد الواردة في الميثاق وممارسة منه لصلاحياته الممنوحة له في إطار تدابير الأمن الجماعي.

ثانياً: قرارات مجلس الأمن ذات الطابع الإنساني المستندة لأحكام الباب السابع من الميثاق

تبنى مجلس الأمن عدداً من القرارات التي تربط بصورة واضحة بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبين «تهديد السلم والأمن الدوليين». إن اعتماد مجلس الأمن لهذه القرارات جاء إعمالاً للقواعد والأحكام الواردة في الباب السابع من الميثاق، وفقاً للتحليل السابق بيانه لهذه المسألة.

في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي، اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة ذات طابع إنساني استناداً للأحكام المتعلقة بالأمن الجماعي في الميثاق، ومن أهم هذه القرارات:

أ- القرار ٦٨٨ (١٩٩١): لقد تبنى مجلس الأمن هذا القرار -بناءً على مبادرة فرنسية- بتاريخ ١٩٩١/٤/٥. استند مجلس الأمن في هذا القرار على الصلاحيات الممنوحة له بموجب أحكام الباب السابع من الميثاق. أشار هذا القرار صراحة إلى صلاحية المجلس في حفظ «السلم والأمن الدوليين»، وأدان أعمال العنف والقمع التي تمارسها الحكومة العراقية ضد السكان المدنيين -بما في ذلك الأكراد- التي من شأنها تهديد «السلم والأمن الدوليين في المنطقة»^(٦١). كما أشار القرار أيضاً إلى تدفق اللاجئين نحو الحدود الدولية وعبرها، مما قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

استناداً إلى نصوص القرار، يمكن اعتبار العملية العسكرية المسماة Provide Comfort التي قامت بها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، مفتقدة لأي سند قانوني. فالقرار رقم ٦٨٨ (١٩٩١) يطلب من العراق السماح بحرية دخول المنظمات الإنسانية لأراضيها بغية تقديم «المساعدة الإنسانية» إلى الضحايا، إلا أنه لم يتضمن أية إشارة تسمح بتدخل عسكري -جماعي أو منفرد- في العراق^(٦٢). فهذه العملية يمكن تصنيفها -وفقاً لتعبير الأستاذة كاربونتيه- كإجراء مضاد (Contre-Mesure) في مواجهة انتهاك خطير وجسيم للقانون الإنساني، أو كإعادة تجديد لنظرية «التدخل لصالح الإنسانية» في شكل «تدخل -عقاب» (Intervention-Sanction)^(٦٣). فهذا «التدخل -العقاب» الذي قامت به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا يمثل جدة، بحيث تم تحديث هذه الفكرة لتظهر كإجراء يضمن تطبيق القرار ٦٨٨ (١٩٩١)^(٦٤).

ب- القرار ٧٩٤ (١٩٩٢): أكد مجلس الأمن في هذا القرار الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣، على أن اتساع حجم المأساة الإنسانية في الصومال -الناجمة عن النزاع داخل هذا البلد- وما تسببه من عواقب فعلية، تحول دون تقديم المساعدة إلى المحتاجين لها، يشكل تهديداً «للسلم والأمن الدوليين»^(٦٥).

يظهر من نص هذا القرار أن مجلس الأمن قد اكتفى، لاعتبار الوضع في الصومال حالة تهدد «السلم والأمن الدوليين»، بتدهور الوضع الإنساني في هذا البلد إلى درجة يتعذر معها إيصال «المساعدة الإنسانية» للضحايا والمنكوبين. فالمجلس لم يشر مطلقاً في قراره إلى أي عامل مادي يتعلق بتهديد للسلم خارج الحدود الدولية للصومال؛ حيث اعتبر المجلس نزاعاً داخلياً ووضعاً إنسانياً داخلياً مهدداً للسلم والأمن الدوليين.

أجاز القرار أيضاً للدول الأعضاء القيام بعملية عسكرية تهدف إلى حماية الأشخاص المشاركين في أنشطة الإغاثة الإنسانية، وإلى تأمين القيام بأعمال هذه المساعدة الإنسانية.

قامت الدول من جانبها بعملية عسكرية سميت بعملية «إعادة الأمل» (Restore hope) باعتبارها إجراء جماعياً لدعم حكومة الدولة المعنية التي أصبحت غير قادرة على اتخاذ إجراءات لمواجهة الوضع الإنساني المتدهور، دون أن يترتب على ذلك إمكانية قيام الدول بفرض سيادتها على سيادة الصومال، فهذه الدول تتصرف استناداً إلى تفويض من الأمم المتحدة وليس باسمها أو بإرادتها المنفردة^(٦٦).

ج- القرارات المتعلقة بالبوسنة والهرسك: إن الربط بين الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وبين تهديد «السلم والأمن الدوليين» قد وجدت مكاناً واسعاً لها في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالوضع في البوسنة والهرسك.

فقد أكد مجلس الأمن في القرار رقم ٧٧٠ (١٩٩٢) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٤ أن الوضع في هذه الدولة يشكل تهديداً «للسلم والأمن الدوليين»^(٦٧)، وقد كرر مجلس الأمن هذه الفكرة في القرارين رقم ٧٨١ (١٩٩٢) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٩ ورقم ٨١٥ (١٩٩٣) الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ م.

أشار مجلس الأمن كذلك في قراره رقم ٨٢٧ (١٩٩٤) الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٦/٨ إلى أن الانتهاكات الواسعة والجسيمة للقانون الدولي الإنساني، المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة لاسيما في جمهورية البوسنة، مثل حالات القتل والتطهير العرقي (Le nettoyage ethnique)، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وقد أجاز مجلس الأمن بموجب القرار ٨٤٤ (١٩٩٤) للدول الأعضاء صلاحية اتخاذ كافة التدابير الضرورية داخل جمهورية البوسنة والهرسك وفي المناطق الآمنة، تحت سلطة مجلس الأمن ولدعم قوة الأمم المتحدة للحماية (FORPRONU)، ثم فوض مجلس الأمن حلف شمال الأطلسي (L'OTAN) في قراره رقم ٩٥٨ (١٩٩٤) صلاحية القيام بعمليات جوية ضد القوات الصربية.

يلاحظ في هذا الصدد بأن مجلس الأمن قد مارس صلاحياته من خلال تفويضها إلى الدول الأعضاء، فالمادة ٤٣ من الميثاق لم تطبق مطلقاً. ففي القرارات المتعلقة بالبوسنة والهرسك -مثلاً- قام مجلس الأمن بتفويض ممارسة الحق الممنوح له من خلال السماح للدول الأعضاء بالتصرف واتخاذ التدابير الضرورية -ومنها التدخل العسكري- في حدود القرار المتخذ وغايته. إن هذا الأسلوب لا يشكل تفويضاً للحق بالتصرف عسكرياً، فمجلس الأمن هو الذي يتخذ القرار، أما تطبيق القرار فيكون للدول الأعضاء وبحدوده^(٦٨). يستتبع هذا التحليل التأكيد على أن السلطة التقديرية باتخاذ التدابير العسكرية لغايات إنسانية هي سلطة مخولة لمجلس الأمن فقط، فلا يملكها أحد غيره.

د- القرار ٩٢٩ (١٩٩٤): يتضمن هذا القرار الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٢، الإشارة إلى أن المأساة الإنسانية في رواندا، الناجمة عن المذابح المنهجية والموجهة ضد قطاع واسع من السكان المدنيين، تشكل «إخلالاً بالسلم والأمن الدوليين»^(٦٩).

كما أجاز المجلس في هذا القرار القيام بعملية عسكرية مؤقتة، هدفها حماية النازحين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر، ولتوزيع المعونة الإنسانية عليهم. قامت فرنسا بالعملية العسكرية المسماة Turquoise التي استمرت حتى ١٩٩٤/٧/٣١، وهي عملية ذات صفة إنسانية محضة.

هـ- القرارات المتعلقة بإقليم كوسوفو: أنشأ مجلس الأمن في قراراته التي

تعالج أزمة إقليم كوسوفو رابطة بين الوضع الإنساني المتردي لسكان الإقليم وبين فكرة «الإخلال بالسلم والأمن الدوليين».

لقد أكد مجلس الأمن من خلال القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) بأن تدهور الوضع الناجم عن أعمال القتل والعنف الموجهة ضد المدنيين في الإقليم، وتدفق اللاجئين نحو الدول المجاورة، وتعدد انتهاكات حقوق الإنسان يشكل مأساة إنسانية في كوسوفو، من شأنها «الإخلال بالسلم والأمن الدوليين في المنطقة».

أعاد مجلس الأمن إلى الأذهان الفكرة ذاتها في القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ودعا كذلك الدول الأعضاء إلى تقديم المصادر الكافية لعمليات المساعدة الإنسانية في الإقليم، كما تضمن القرار الطلب إلى أطراف النزاع بالوصول إلى حل سلمي للأزمة أساسه منح سكان الإقليم حكماً ذاتياً لإدارة شؤونهم بأنفسهم.

قام حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩ بعملية عسكرية ضد صربيا، بهدف إرغامها على وقف انتهاكاتها الواسعة والجسيمة لحقوق الإنسان في الإقليم. إذا كان البعض يطرح فكرة «التدخل-العقاب» مستنداً إلى فكرة الإجراءات المضادة، كرد فعل على انتهاك جسيم لحقوق الإنسان الأساسية ولدفع الدولة المعنية إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الخصوص. فإن عملية حلف الأطلسي ضد صربيا لا تجد لها سنداً قانونياً في ثنايا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة كوسوفو، كذلك فإن هذه القرارات أكدت ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة.

يتضح من مجمل القرارات السابقة، ذات الطابع الإنساني المتخذة بموجب أحكام الباب السابع من الميثاق، بأن هناك دمجاً منتظماً ومتكرراً للاعتبارات الإنسانية في فكرة «الإخلال بالسلم والأمن الدوليين»^(٧٠). مما يدفع مجلس الأمن للتعامل معها من خلال تدابير الأمن لجماعي الواردة في الميثاق. وبمعنى آخر، فإن بعض الحالات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة للحقوق الأساسية للإنسان تشكل بمفردها تهديداً أو إخلالاً بالسلم والأمن الدوليين بالمعنى الوارد في الميثاق، فالجدة الفعلية والحقيقية التي تنطوي عليها الممارسة القانونية المعاصرة، تتمثل في أن مجلس الأمن لن يتردد من الآن فصاعداً في اعتبار هذا النوع من الانتهاكات مهدداً للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي سيطبق بصدها الأحكام الواردة في الباب السابع من الميثاق^(٧١).

لقد استطاع مجلس الأمن في قراراته السابقة أن يتخلص من حرفية الباب السابع، ولم يعد يستند في شرعية (Legalite) تصرفاته إلا على فكرة واسعة أساسها مشروعية (Legitimite) مبادراته المتخذة باسم المجتمع الدولي، بغية الدفاع عن الالتزامات الأساسية المترتبة على كاهل جميع الدول في مواجهة هذا المجتمع^(٧٢).

نخلص إلى أن قرارات مجلس الأمن ذات الطابع الإنساني المتبناة استناداً لأحكام الباب السابع من الميثاق، لا تتركس حقاً بتدخل إنساني عسكري منفرد، فإذا كان تدخل مجلس الأمن عسكرياً يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول، فإنه تدخل مشروع وفقاً لأحكام المادة ٧/٢ من الميثاق. كذلك فإن العمليات العسكرية قد تمت في سياق خاص، هو وجود دول في حالة انهيار وفوضى، فالقرار ٧٩٤ يشير بوضوح إلى أن الوضع القائم في الصومال يعد حالة استثنائية وفريدة، وكذلك الحال بالنسبة للقرار ٩٢٩ المتعلق برواندا. أخيراً، إن طلب الدول من مجلس الأمن بالسماح لها بأن تلجأ إلى القوة العسكرية يعني بأن هذه الدول لا تقر لغاية الآن فكرة «التدخل الإنساني المنفرد».

تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الأفكار التي كرسها مجلس الأمن في قراراته ذات الطابع الإنساني، تعتبر تطبيقاً لأفكار ومفاهيم أقرتها الجمعية العامة في إطار ما يسمى «بالحق في المساعدة الإنسانية»، فهل تنطوي «المساعدة الإنسانية» على إمكانية التدخل العسكري المنفرد لغايات إنسانية؟

ثانياً: «المساعدة الإنسانية» واللجوء المنفرد إلى القوة

يشير مصطلح «المساعدة الإنسانية» إلى الخدمات الصحية والغذائية أو اللوازم المقدمة من الخارج لضحايا أي نزاع دولي أو داخلي^(٧٣). المساعدة الإنسانية هي من الحقوق المعترف بها للجنة الدولية للصليب الأحمر، فالمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ تنص على: «١. يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع».

لقد أشارت محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (١٩٨٦) إلى أن «المساعدة الإنسانية»، التي تباشرها اللجنة والمقدمة لمن يحتاجها دون تمييز لا تتصف بوصف التدخل المحظور في الشؤون

تأسيساً على ما سبق، فإنه إذا كان ممكناً القول بوجود «حق في التدخل الإنساني» (Un droit d'ingérence humanitaire) للمنظمات الإنسانية غير الحكومية يتخذ شكل «المساعدة الإنسانية، فإن الدول أيضاً يمكنها تقديم مثل هذه المساعدة بشرط احترام الشروط التي أوردتها محكمة العدل الدولية لتقديم مثل هذه المساعدة، وبشرط عدم انتهاك سيادة الدولة المختصة إقليمياً بصورة متعسفة، فالمساعدة الإنسانية يجب أن لا تتخذ وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن استخدام القوة ليس هو الأسلوب الملائم لضمان وحماية حق الإنسان في الحياة وحقه في الصحة^(٧٥).

انطلاقاً من الشروط السابقة التي أوردتها محكمة العدل الدولية بشأن المساعدة الإنسانية، فإن هذه المساعدة لا تتضمن البتة اللجوء المنفرد إلى القوة^(٧٦). لقد أكدت قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية هذه الفكرة، فقد أشار القرار رقم ١٣١/٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨ والمتعلق «بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة المشابهة»، على ضرورة احترام سيادة الدولة وتكاملها الإقليمي، كما أكد هذا القرار على ضرورة التعاون والتنسيق مع الدولة المختصة إقليمياً في سبيل تأمين المساعدة الإنسانية للضحايا^(٧٧). فهذا القرار لم يتضمن أية إشارة تتعلق «بحق في التدخل»^(٧٨)، فهو قد شدد على ضرورة احترام سيادة الدول من خلال إبرازه للطابع الفرعي أو الاحتياطي للمساعدة الإنسانية، فالدولة المختصة إقليمياً هي المعنية في المقام الأول بتقديم العون للضحايا، وفي حالة عدم قدرتها على ذلك، تصبح المساعدة الإنسانية من الخارج واردة، ولكن بالتنسيق والتعاون مع الدولة المختصة إقليمياً.

أما قرار الجمعية العامة رقم ١٠٠/٤٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤ المتعلق «بالممرات الإنسانية في حالات الطوارئ»، فإنه يمثل امتداداً للمبادئ الواردة في القرار رقم ١٣١/٤٣ السابق الذكر. بموجب القرار ١٠٠/٤٥ يمكن إنشاء ممرات لتقديم العون والمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث، بشرط احترام سيادة الدولة المختصة إقليمياً، ويكون إنشاء هذه الممرات بالتعاون والتنسيق مع هذه الدولة^(٧٩).

إن الإشارة الصريحة إلى «المساعدة الإنسانية» تشكل تقدماً وتطوراً مرغوباً فيه لا محالة، إلا أن «الحق في المساعدة الإنسانية» لا يمثل سوى تعزيز وترسيخ للحق في الحياة وللحق في الصحة، اللذين أكدتهما الدول في العديد من الأسناد الدولية^(٨٠). أي أن الإقرار «بالحق في المساعدة الإنسانية» لا يعني أكثر من اعتراف صريح بحق موجود سابقاً، وإن كان هذا الاعتراف ييسر تحقيق فعالية أكثر في احترام ذلك الحق الموجود سابقاً^(٨١).

إن القول بأن القانون الدولي يعترف بوجود «حق في المساعدة الإنسانية» للضحايا، يتضمن حقيقة مفادها أن الدولة التي تقر بوجود هذا الحق لا يمكن لها أن تتذرع بأن مصير هؤلاء الضحايا من سكانها مسألة داخلية ضمن «المجال المحفوظ» (Le domaine réservé). مما يعني أن الدولة التي ترفض تسهيل مهمة تقديم «المساعدة الإنسانية» للضحايا، تكون قد خرقت التزاماً دولياً، لا يبرر -لغاية الآن- اللجوء إلى تدابير عسكرية منفردة، ولكن ليس هناك ما يمنع مجلس الأمن من اتخاذ تدابير قسرية جماعية، إعمالاً لأحكام الباب السابع من الميثاق، وقد وردت هذه الفكرة في العديد من القرارات السابق ذكرها وتحليلها.

لقد استخدم مجلس الأمن الأفكار الواردة في قرارات الجمعية العامة السابقة، في قراراته ذات الطابع الإنساني المستندة لأحكام الباب السابع من الميثاق. فقد أكد مجلس الأمن في عدد من هذه القرارات ضرورة الالتزام بتوفير حرية الدخول والوصول إلى الضحايا، وهو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها رقم ١٣١/٤٣. كما أكد المجلس على ضرورة قيام الدول بتأمين سلامة البعثات الإنسانية وسلامة أعضائها. كما أشار المجلس في قراراته تلك إلى إنشاء «ممرات إنسانية، ففي القرار رقم ٨٣٤ (١٩٩٣) المتعلق بأنغولا الصادر في ١/٦/١٩٩٣، أكد مجلس على ضرورة إنشاء «ممر إنساني»، وهو ما عبرت عنه الجمعية العامة في قرارها رقم ١٠٠/٤٥.

خلاصة الأمر أن «الحق في المساعدة الإنسانية» لا يجيز -لغاية الآن- حقاً في تدخل إنساني عسكري منفرد، وإن كان يسمح باللجوء إلى تدخل إنساني عسكري جماعي من خلال مجلس الأمن استناداً إلى فكرة «الأمن الجماعي».

الخاتمة

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطورات هائلة ومتسارعة في العلاقات الدولية، كان من شأنها المساهمة في وضع نهاية لحالة الشلل التي عانى منها مجلس الأمن لمدة طويلة نتيجة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. لقد سمح تحرر مجلس الأمن من تلك الحالة بتطوير عدد من الممارسات، التي يسمح بها القانون الدولي من خلال ما يتيح من حلول ملائمة لمواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعبر الصلاحية التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن للحفاظ على «السلم والأمن الدوليين».

فإذا كانت هناك محاولات تعمل على تكريس ما يسمى «بالحق في التدخل أو بالتدخل الإنساني»، نزولاً على مقتضيات المصالح السياسية والاقتصادية للفئة المسيطرة في المجتمع الدولي^(٨٢)، فإن القانون الدولي يفتح أفاقاً واسعة لاحترام حقوق الإنسان، دون المساس بسيادة الدولة وتكاملها الإقليمي وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأننا لسنا بحاجة إلى تعديل القواعد القانونية الموجودة، فالقانون الدولي الحالي يتيح المجال للموازنة بين سيادة الدول وتكاملها الإقليمي من جهة، كما يسمح للمجتمع الدولي مراقبة احترام حقوق الإنسان من جهة أخرى.

الهوامش:

(١) ينصرف هذا البحث لدراسة «التدخل» (L'intervention) بالمعنى الضيق الذي يشير إلى استخدام القوة العسكرية بصورة تنتهك التكامل الإقليمي للدولة من قبل دولة / دول أخرى وبصورة منفردة. أما التدخل بالمعنى العام (L'ingérence) الذي ينصرف إلى فعل يصدر عن دولة ما ويشكل انتهاكاً للالتزام الدولي باحترام الاختصاص الإقليمي المانع لدولة أخرى، أي الذي يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والذي قد يكون مشروعاً في حالات معينة وضيقة -المساعدة الإنسانية (L'assistance humanitaire) - فهو مما يخرج من نطاق هذا البحث، وإن كان يتداخل في بعض الأحيان مع فكرة «التدخل» بالمعنى الضيق.

Dupuy (P.M.), *Droit International Public*, Paris: Dalloz, 1998, pp. 103 et ss.

Kouchner (B.), "Preface-le droit d'ingerence", in Bettati (M.) et Kouchner (B.) (٢) (dir.), *Le devoir d'ingérence*, Paris: Denoel, 1987, pp.11-13.

Bettati (M.), "Un droit d'ingérence, R.G.D.I.P., 1991, pp.639-670. Domestici-Met (٣) (M.-J.), "Aspects juridiques recents de l'assistance humanitaire", A.F.D.I., 1989, pp.122.

(٤) المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، المادة (٦) من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (١٩٦٦) والمادة (١٢) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

Sudre (Frederic), *Droit International et européen des droits de l'homme*, Paris: (٥) PUF, 1995, pp. 150 et ss.

Corten (O.) et Klein (P.), *Droit d'ingérence ou obligation de reaction*, Bruxelles: (٦) Bruylant, 1996, pp. 156 et ss.

Rougier (A.), "La theorie de l'intervention d'humanité," R.G.D.I.P., 1910, (٧) pp.468-526.

Carpentier (ch.), "La resolution 688 (1991) du conseil de securite: quel droit (٨) d'ingérence", *Etudes internationales*, 1992, n2, pp.279-317.

Bettati (M.), op. cit., p. 661. (٩)

Corten (O.), "Nouvel ordre international ou droit d'ingerence", in l'ouvrage (١٠) collectif de L'ADJ, "A la recherche du nouvel ordre mondial", t.I; le droit international a l'épreuve", Paris/Bruxelles: éditios complexe, 1993, pp. 183 et ss.

Rousseau, *Droit international public*, t. IV, Paris: Sirey, 1971, p.49. (١١)

(١٢) يمكن الاطلاع على افكار فقه القانون الطبيعى المتعلقة «بالتدخل لصالح الإنسانية لدى:

Paye (o.), *Sauve qui veut. Le droit international face aux actions humanitaires*, Bruxelles; Bruylant, 1996, pp.10-12.

Rolin-Jaequemyns, "Le droit international et la phase actuelle de la question (١٣) d'orient", *RDILC*, 1875, pp.367-369.

Paye (O.) op. cit., pp.13 et ss. (١٤)

Rougier (A.), "La théorie l'intervention d'humanite", R.G.D.I.P., 1910, (١٥) pp.486-487.

Rougier (A.), op. cit, pp.489 et ss. (١٦)

Rapport de M. Huber du 23/10/1924, Espagne C./Grande Bretagne, Rec. NU, (١٧) t.II, pp.641.

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى

(١٨) من الأمثلة على هذا النوع من التدخلات، تدخل فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا في اليونان- التي كانت خاضعة آنذاك للدولة العثمانية مما أدى إلى استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٠.

(١٩) جاء هذا التبرير على لسان الأمريكي آنذاك، وهو الرئيس ماكينلي.

(٢٠) من هذه الحالات: التدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨، التدخل الهندي في باكستان عام ١٩٧١، التدخل التركي في قبرص عام ١٩٧٤، والتدخل الهندي في سيريلانكا عام ١٩٨٧.

(٢١) Bennouna (M.), *Le Consentement a l'ingérence militaire dans les conflits internes*, Paris: L.G.D.J., 1974, p. 173.

Rougier (A.), op. cit, p. 525 (٢٢)

Decaux (E.) *Droit International Public*, Paris: Dalloz, 1999, p. 180. (٢٣)

(٢٤) أكدت محكمة العدل الدولية أن قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة تعتبر قاعدة عرفية، فقد أشارت المحكمة في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا إلى «إن الحكم الوارد في الميثاق، والمتعلق بتحريم اللجوء إلى القوة يشكل مثلاً واضحاً على مبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي».

محكمة العدل الدولية، القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا/الولايات المتحدة)، المدونة، ١٩٨٦.

(٢٥) Complin (Ch.), "Droit d'ingérence humanitaire ou retour de l'intervention d'humanité", la Revue nouvelle, 1994, november, pp. 41-42. Lillich (B.), "Humanitarian intervention: a reply to Ian Brownlie and a plea for constructive alternatives", in Moore (N.) ed., *Law and civil war in modern world*, London: John Hopkin University Press, 1974, p. 44., Bettati (M.), op. cit., p. 649.

(٢٦) لقد ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة إشارة صريحة لحقوق الإنسان الأساسية، كما أكدت المادة الأولى من الميثاق بأن من أهداف الأمم المتحدة: «احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية».

(٢٧) L'illich (R.), *Humanitarian intervention and the United Nations*, Charlottesville: university press of Virginia, 1974, pp. 164. Bettati (M.), op. cit., p. 649.

(٢٨) Brownlie (I.), "The use of force in self-defence", BYB IL, 1961, pp.233-236. Sicilianos (L.-A.), *Les reactions descentralises a l'illicite. Des contre-mesures a la légitime défense*, Paris: LGDJ, 1990, pp. 465-466.

(٢٩) Charpentier (J.), "Article 2 paragraphe 3", in cot (J. P.) et Pellet (A.), "La charte des Nations Unies. Commentaire article par article", Paris: Economica, 1991, pp.104 et ss.

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل موسى

(٣٠) محكمة العدل الدولية الدائمة، قضية مافروماتيس، ١٩٢٤، السلسلة (١)، رقم ٢، صفحة ١١.

(٣١) علي إبراهيم، «العلاقات الدولية وقت السلم»، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، صفحة ٢١ وما يليها.

(٣٢) تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة على: «يجب على أطراف أي نزاع دولي يعرض استمراره السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حلّه بآدئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم.

(٣٣) Verwey (W.-D.), "Humanitarian intervention," N.I.L.R., 1985, pp.385 et ss.

(٣٤) محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري الصادر في ١٩٦٢/٧/٢٠ المتعلق ببعض نفقات الأمم المتحدة، المدونة، ١٩٦٢.

Corten (O.) et Klein (P.), op. cit., pp. 166-169. (٣٥)

Charpentier (J.), op. cit., p.104. (٣٦)

D'Amato (A.), "Trashing customary international law", A.J.I.L., 1987, p.103. (٣٧)

(٣٨) محكمة العدل الدولية، قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، المدونة، ١٩٨٦، صفحة ٩٨.

Combacau (J.) et sur (S.), *Droit International Public*, Paris: Montchrestien, 1997, (٣٩) pp. 618.

(٤٠) تنص المادة ٣ من القرار رقم ٣٣١٤ (١٩٧٤) الصادر عن الجمعية العامة والمتعلق بتعريف العدوان على: «تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء أعلنت الحرب أم لم تعلن وذلك دون إخلال بأحكام المادة ٢ وطبقاً لها: (أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه أو أي احتلال عسكري.... (ب) قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف إقليم دولة أخرى.... (ج) قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية، البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاري البحري والجوي لدولة أخرى.....».

(٤١) تجدر الملاحظة أيضاً بأن المؤتمر الدولي الذي تمخض عن توقيع معاهدة روما الخاصة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١٧/٧/١٩٩٨ قد أنشأ لجنة خبراء مستقلة، بغية التوصل إلى تعريف للعدوان. مما يؤكد أن التعريف الوارد في التوصية ٣٣١٤ لا يعد تعريفاً ناجزاً، كما أنه يعد تعريفاً استثنائياً.

Corten (O.) et Klein (P.) op. cit., p.174. (٤٢)

(٤٣) محكمة العدل الدولية، «قضية مضيق كورفو»، المدونة، صفحة ١٩٤٩، صفحة ٣٥.

(٤٤) محكمة العدل الدولية، «قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها»، المدونة، ١٩٨٦، فقرة ٢٠٧.

- التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى
- (٤٥) محكمة العدل الدولية، «قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها»، المدونة، ١٩٨٦، فقرة ٣٦٨.
- (٤٦) مثل المادة الأولى من معاهدة شمال حلف الأطلسي والمبدأ الثاني من المبادئ الواردة في البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥.
- (٤٧) المادة الأولى من إتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة في ١٣/٤/١٩٥٠ بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- (٤٨) Corten (O) et Klein (P.), op. cit., pp.179, etss.
- (٤٩) Bettati (M.), op. cit., p. 644.
- (٥٠) راجع نص المادة ٣ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤/١٢/١٩٧٤ المتعلق بتعريف العدوان.
- (٥١) لجنة القانون الدولي، تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول أعمال دورتها الخامسة، مجموعة الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، رقم ١٠، ١٠/٤٨/١، صفحة ١٢٠.
- (٥٢) لا تخضع السلطة المقررة لمجلس الأمن بموجب الباب السابع من الميثاق إلا لقيود عدم الاستخدام المتعسف والمخالف لروح الميثاق وأهدافه.
- (٥٣) Sorel (J.-M.), "L'élargissement de la notion de menace contre la paix", in *Le chapitre VII dela charte des Nations Unies*, Paris: Pedone, 1995, p. 13.
- (٥٤) Dupuy (P.-M.), "Securité collective et organisation de la paix", RGD IP, 1993, pp.624 et ss.
- (٥٥) يعتبر عدد من الكتاب بأن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ (١٩٩١) المتعلق بإكراد العراق يمثل قراراً تاريخياً يجيز الحق في التدخل استناداً إلى فكرة «تهديد الأمن والسلم الدوليين».
- Bettati (M.), op. cit., p. 640
- (٥٦) لقد اعتبرت الدول التي شاركت في الأعمال التحضيرية المتعلقة بهذه الاتفاقية الدولية، بأن المشروع الذي تقدمت به كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان يقضي صراحة بإمكانية لجوء الدول الأطراف إلى مجلس الأمن في حالات ارتكاب جرائم إبادة الأجناس، غير ضروري وليس له ما يبرره لأن المادة ٨ من الاتفاقية تتضمن معنى هذا الاقتراح ومضمونه
- Paye (O.), op. cit., p. 189 .
- (٥٧) تقرير لجنة القانون الدولي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول أعمال دورتها العامة، مرجع سابق، صفحة ١٢٧.
- (٥٨) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧١٢ (٧١١١) الصادر بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٣ المتعلق بمسألة النزاع العرقي في جنوب إفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري المطبقة من حكومة جنوب إفريقيا.

Corten (O) et Klein (P.), op. cit., pp. 196 etss. (٥٩)

Rougier (A.), op. cit., p. 501. (٦٠)

Résolution 688 du Conseil de sécurité (5 avril 1991), in Pellet (A.), "Droit (٦١)
d'ingérence ou devoir d'assistance humanitaire", Paris: La documentation
française, décembre 1995, pp. 75-76.

Weckel (Ph.), "Le Chapitre de VII La Charte et son application par Le Conseil (٦٢)
de Sécurité", AFDI, 1991, pp. 194 etss.

Carpentier (ch.), op. cit., pp. 315 etss. (٦٣)

(٦٤) فكرة «التدخل - العقاب»، بالمدلول الوارد في هذا البحث ستكون موضوعاً لبحث مستقل
يتوقف عند تحليل عناصر الجدة في هذا المفهوم ومدى اتفاقها مع القانون الدولي المعاصر.

Resolution 794 (1992) du Conseil de sécurité (3 décembre 1992) in Pellet (A.), (٦٥)
op. cit., pp. 82-84.

Carpentier (ch.), "L'acceptation de l'aide: Source d'une obligation de diligence", (٦٦)
in Domestici-Met- Meet (M.-J.) ed., *Aide humanitaire internationale: Un
Consensus Conflictuel*, Paris: Economica, 1996, p. 49.

Dupuy (P.-M.), *Les grands textes de droit international*, Paris: Dalloz, 1996, (٦٧)
p.336.

Corten (O.) et Klein (P.), op. cit., p. 204. (٦٨)

Résolution 929, du Conseil de sécurité des Nations Unies (22 juin 1994) in (٦٩)
Pellet (A.), op. cit., pp. 92-94.

Paye (O.), op. cit., pp. 198-199. (٧٠)

Dupuy (P. M.), op. cit., pp. 624-626. (٧١)

Dupuy (P. M.), op. cit., pp. 625. (٧٢)

(٧٣) موريس توريلي، «هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني»، المجلة الدولية للصليب
الأحمر، ١٩٩٢، العدد ٢٥، ص. ١٩٥ وأنظر أيضاً Paye (O.), op. cit., p. 41.

(٧٤) محكمة العدل الدولية، «قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها»،
المدونة، ١٩٨٦، صفحة ٢٦٨.

(٧٥) محكمة العدل الدولية، «قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها»،
المدونة، ١٩٨٦، صفحة ٢٦٨.

Carpentier (ch.), op. cit., pp. 293. (٧٦)

التدخل الإنساني ومشروعية اللجوء المنفرد إلى القوة محمد خليل الموسى

Résolution 43/131 de l'Assemblée generale (8 decembre 1988) in Pellet (A.) ed., (٧٧) op. cit., pp. 57-59.

Russbach (O.), "ONU contre ONU. Le droit international confisque", La (٧٨) decouverte, 1994, pp. 34.

Résolution 45/100 de l'Assemblée générale (14 décembre 1990) in Pellet (A.) (٧٩) ed., op. cit., pp. 65-67.

Sudre (F.), op. cit., pp. 81. (٨٠)

Corten (O.) et Klein (P.), op. cit., pp. 244. (٨١)

(٨٢) يجب أن لا يغرب عن الذهن بأن هناك عوامل ساهمت في العديد من «التدخلات الإنسانية» التي تمت في نهاية القرن المنصرم، والمستندة في معظمها إلى قرارات مجلس الأمن ذات الطابع الإنساني، لم تخل من إسقاطات تلوينية: فقد ساهمت حالة العراق المتردية عقب انتهاء الحرب في تسهيل التدخل الإنساني في شماله، كما أن التدخل الإنساني في الصومال سهل مهمة الولايات المتحدة في شحن يورانيوم عام ١٩٩٣ إلى الولايات المتحدة عبر ميناء كسمايو الصومالي، أما التدخل في البوسنة فجاء استجابة للرأي العام الغربي المحتقن إزاء موقف الدول الغربية من ممارسات صرب البوسنة.